هل تتطور سلة غذاء العراقيين؟

الوكلاء يشكون نقص الأوزان وزيادة أجور النقل

المواطن يعاني رداءة بعض المواد وعدم صلاح الآخر

بغداد/ كريمة فرحان

يعاني المواطنون ووكلاء الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية من تلكؤ عملية توزيع مواد الحصة التموينية في الأشهر الأخيرة بسبب عدم وصولها كاملة فيضطر الوكيل إلى توزيعها لعدة مرات أحياناً السكر بدون الرز ثم الرز بدون الحليب ومساحيق الغسيل والبقوليات، مما يربك الوضع العائلي والوكيل معاً، حيث تعتمد نسبة كبيرة من العراقيين على هذه الحصة في الغذاء ومن الاستفادة منها مادياً من قبل البعض، فالحصة التموينية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعائلة العراقية خاصة في ظروف البطالة وانتشارها بعد الاحتلال حيث يتطلع العراقيون إلى تحسين نوعية الحصة وزيادة مفرداتها لتلبية احتياجات العائلة بشكل مرضٍ وعادل للجميع ولكن ما حصل كان ضد رغبات المواطنين وأمنياتهم، لقد شهدت هذه البطاقة مداً وجزراً في محتوياتها ولم يلاحظ أي تطوير على بطاقاتهم الحبيبة التي رافقتهم زمن الحصار كله خاصة ان شهر رمضان على الأبواب.

وتصريحات المسؤولين في وزارة التجارة ما زالت تتوالى إلى مطلقة الوعود الواحد تلو الآخر بتطور في محتويات البطاقة كماً ونوعاً وللوقوف على هذا الموضوع الحيوي التقت المدى العديد من العوائل العراقية لتتحدث عن معاناتهم مع مواد الحصة التموينية، وقدم العديد من المواطنين جملة من المقترحات آملين من المسؤولين في وزارة التجارة الأخذ بها.

جشع المتاجرين

المواطن كاظم حمزة قال: لا شك إن البطاقة التموينية هي أسلوب حضاري متبع في بلدان عديدة كونها تحد من جشع المتاجرين بالمواد الغذائية وتضمين ايضاً وصولها إلى العائلة بسعر مدعوم من الدولة ولكن للأسف أخذت الحصة في الأشهر الأخيرة تتضاءل من ناحية الجودة والكمية وتأخير بعض موادها المهمة كالرز والسكر لعدة أسابيع مما يضطرنا إلى شراء تلك المواد من الأسواق المحلية وبالأسعار التجارية وبما إننا أصحاب دخل محدود ولا نتمكن من شراء تلك المواد بصورة مستمرة فإننا نلتمس على المسؤولين في وزارة التجارة دراسة الموضوع ووضع الحلول لهذه المعاناة.

مفردات البطاقة غير كافية

أما المواطنة أم هاشم من منطقة الشعب فقالت: إن مفردات البطاقة التموينية باتت غير مناسبة للأوضاع الجديدة بعد التغيير ويجب أن تتغير هي الأخرى نحو الأحسن وليس نحو الأسوأ بإضافة مواد أخرى إلى محتوياتها مثل اللحوم والبيض وبعض المنظفات الصحية والحبوب الجافة الأخرى لأن هذه المواد تشكل ضرورة لازمة للمطبخ العراقي وخاصة في فصل الشتاء، كما إنها ترفع الكثير من المعاناة المادية عن العراقيين إذ تنتشر البطالة وحل العديد من الوزارات والمؤسسات.

أما السيدة رجاء (ربة بيت) فتقول: منذ ما يقارب الثلاثة أشهر ونحن نبيع مادة الطحين بسعر رمزي لعدم صلاحيتها حيث مجرد وضعها في التنور تأخذ بالسيلان وتصبح عديمة الفائدة ونضطر الى شراء غيرها بأضعاف الثمن وهذا غير مقبول لاسيما نحن عائلة كبيرة ودخلنا محدود وثابت.

المواد غير الصالحة

تستمر (المدى) في جولتها الميدانية وتلتقي هذه المرة عدداً من الوكلاء ليتحدثوا عن معاناتهم مع العوائل ومع وزارة التجارة.

الوكيل عبد الأمير محمد قال: يعاني معظم الوكلاء من عدم انسيابية مواد الحصة التموينية ورداءة بعض مفرداتها كالطحين والرز، وهناك مناطق في بغداد تصلها المواد الجيدة ومناطق أخرى مواد رديئة وهذا لا يجوز فالمفروض أن يكون التوزيع متساوياً وعادلاً.

وشاركه الحديث الوكيل إسماعيل عباس الذي يقول: يجب وضع ضوابط وأسس صحيحة لضمان عدالة التوزيع كذلك الاهتمام بالنوعية وصلاحها حيث ان بعض المواد نجهز بها وهي غير صالحة للاستهلاك البشري.

ارتفاع أجور النقل

أما الوكيل عبد الكريم مطشر قال: نعاني كثيراً من زيادة أجور نقل المواد وإيصالها إلى الوكيل حيث تصل إلى ٥٠ ألف دينار في حين وزارة التجارة تمنح الوكيل خصماً يتراوح بين ١٠ آلاف و١٥ ألف دينار كأجور نقل وأن تعوضهم الوزارة عن المواد التي تتلف اثناء النقل وتسهيل اجراءات القطع وجعلها كما كانت سابقاً وتزويدنا بالحصة كاملة دون تجزئتها مما يؤدي إلى سوء التوزيع وارتفاع تكاليف النقل للوكيل والمواطن إضافة إلى المشاكل التي تحدث بين الوكيل وبعض المواطنين نتيجة لتأخر بعض العوائل عن تسلم حصتهم لعدة أشهر واتهام الوكيل بالسرقة والغش ولا أحد يحمي الوكيل ودائماً المواطن على حق والوكيل هو المخطئ.

دعوة إلى وزارة التجارة

وبعد هذه الجولة بين المواطنين والوكلاء في بغداد اتفق الجميع على أن يتخذ السادة المسؤولون في وزارة التجارة الإجراءات الضرورية للحد من رداءة بعض المواد وتأمين انسيابيتها للعائلة في وقتها المحدد وكاملة بدون تجزئة وإضافة مواد غذائية مهمة كالبيض واللحوم ومواد التنظيف وزيادة بدل النقل بالنسبة للوكلاء.

متابعات ميدانية

بغداد/ المدى

شخصت (المدى) بعض الظواهر السلبية من خلال تجوالها في بغداد والمحافظات التي يمكن معالجتها بطريقة سهلة لو كلفت أمانة بغداد ووزارة البلديات وبعض الجهات المسؤولة كادرها بمتابعة ذلك ومنها:

تجاوزات غير مشروعة

التجاوزات التي حدثت على المساحات التي هي عبارة عن متر أو مترين أمام الدور السكنية التي قام المواطنون بتسييجها وضمها إلى مساحة دورهم مما يضطر السائر في الطرق الرئيسة والفروع إلى استخدام الشارع بدلاً من الرصيف المتجاوز عليه ويكون عرضة لحوادث السير وخاصة تلك المساكن التي تقع على الشوارع المؤدية إلى المدارس الابتدائية والمتوسطة فهل هذا أمر يصعب على أمانة بغداد حله ووقف هذه التجاوزات.

حاويات جمع النفايات

قامت أمانة بغداد في الآونة الأخيرة مشكورة بتوزيع عدد من الحاويات الخاصة بجمع النفايات على عدد من مناطق بغداد ولكن عدد هذه الحاويات لا يزال قليلاً بالنسبة للكثافة السكانية في تلك المناطق وإن أماكن وضعها يجب أن تختار بطريقة تخدم أكثر عدد من الدور السكنية وأن ترفع الحاوية عند امتلائها بالأوساخ وليس تركها كما هي عليه.

الرعي داخل المدن

في كل دول العالم العربي والإسلامي والأوروبي والأمريكي قواعد وأماكن لرعي الأغنام والماعز والأبقار إلا العراق فالذي يتابع مثل هذه الأمور يجد في هذه المنطقة الشعبية أو تلك مجموعة من الأغنام والماعز تسرح وتمرح بين البيوت وبمجموعات ما بين (١٠ - ٢٠) رأس ماشية وتتغذى على الفضلات في أكوام القمامة في ساحات المناطق الشعبية حيث أصبحت مرتعاً مشبعاً لها فيه بقايا الأكل المتعفن والفايروسات والطفيليات الكثيرة وبعد أن تملأ بطونها الخاوية وتصبح بحاجة إلى شربة ماء أمامها مستنقعات المياه الآسنة لترتوي منها حسب ما تشاء ومن ثم تذهب لتقضي ليلها في مسكنها مع العائلة حيث ترمي فضلاتها في باحة الدار أو خارجه والجيران الطيبون لا يستطيعون النوم في السطوح ولا على هواء المبردات بسبب الروائح التي تصدر من مكان إيوائها. أما الأبقار والجاموس فهي قليلة في البيوت المزدحمة بالسكان بل أخذت مرتعاً آخر لها مثل المعسكرات المتروكة قرب المدن مثل معسكر الرشيد وغيره.. وبعد أن تأكل وتشرب وتشبع هذه الحيوانات علينا ان نشتري حليبها ونأكل لحمها ونتلذذ به لأننا لا نعرف ما الذي فيه وما ينقل الينا فهي تباع. الى الجزارين الخاصين بها على الشوارع والطرق الرئيسة وبأثمان عالية امام مرأى ومسمع وزارة الصحة وامانة بغداد .

تجار الازمات

بدء تجار الازمات بتخزين المحروقات من النفط الابيض والغاز والشتاء ما زال لم يطرق ابوابنا بعد وحرارة الصيف لا تريد ان تفارقنا..

وعلى الرغم من اعلان وزارة النفط عن خطتها لتوزيع النفط الابيض وفق البطاقة التموينية ورغم مناقشات مجلس مدينة بغداد لموضوع ازمة النفط بشكل خاص والمحروقات بشكل عام ومقترحاته للتنسيق في عملية التوزيع مع المجالس المحلية في المناطق.. الا ان واقع الحال وكما يبدو لا يبشر بأي خير.. ما نأمله الاستفادة من تجربة الشتاء الماضي لتجاوز الازمة التي يبدو انها اتت مبكرة وان تتم محاسبة المسببين لها وبالتأكيد هم من ذوي النفوس الضعيفة الذين ارتضوا الاثراء على حساب راحة المواطنين وان يرتفع اعضاء المجالس المحلية بمستوى المسؤولية ويضمنون توزيع الغاز والنفط الابيض بعدالة على المواطنين كافة.

المجلس البلدي يكشف أساليب الابتزاز في توزيع السمنت بالسماوة

المثنى/ عدنان سمير

بين الحين والآخر تظهر مشكلة توزيع الأسمنت على المواطنين في مدينة السماوة. بسبب ارتفاع الطلب، وعدم استقرار الإنتاج وتغيير اللجان المسؤولة عن التوزيع بين المحافظة والمجلس البلدي.

فقد غابت حصة المواطنين خلال الشهور المنصرمة البالغة ١٥٠٠ طن شهرياً. وترى تجمعات يومية من الصباح الباكر أمام المجلس البلدي بانتظار إنجاز المعاملات التي تؤجل كلما اقترب موعد التسلم.

غياب حصة المواطن

السيد سعد عزيز مسؤول لجنة توزيع السمنت في المجلس البلدي أكد أن الحصة المقررة من الشهر الأول ولغاية الثامن لم تصل إلى الناس. حيث ذكرت اللجنة الرئيسة أنها تذهب إلى الجوامع والحسينيات لبنائها وترميمها. وقد أرسلنا ثلاث كتب رسمية إلى رئيس اللجنة المركزية - نائب المحافظ - حول أسماء الجوامع وبعد اجتماعنا مع السيد المحافظ وإعلامه بغياب حصة المواطن طيلة الشهور المنصرمة ذكر لنا عدم علمه بذلك.

وتبين لنا أن الحصص تذهب حسب العلاقات الشخصية والمحسوبية وقد اعتمدنا حالياً إجراءات جديدة تعتمد الكشف الموقعي وإجازة البناء وتشكيل لجنة من عدة أطراف لضمان إنسيابية السمنت إلى المستحقين فقط.

وخلال الأسابيع الماضية جهز المواطنون بشكل صحيح، علماً أن صلاحياتنا من طن واحد إلى خمسة أطنان. وإن آلية الكشف تهدف إلى إلغاء الإجازات الوهمية وإيصال السمنت إلى المستحقين. وقد استطعنا ضبط التوزيع ولكنها لم تناسب المنتفعين والمستغلين. لذلك طالبت اللجنة المركزية بتغيير اللجنة الفرعية وقد اتصلنا بالمحافظ ولم يحقق بالموضوع والتوصل إلى الأسباب الموجبة للتغيير.

أخطبوط السمنت

وأشار إلى أن هناك أخطبوطاً لسلب حقوق الناس وبطانة فاسدة حول المحافظ في المحافظة. ونطالبه بتغيير هذه البطانة ولجنة توزيع السمنت المركزية إذا ما أراد العدالة في توزيع السمنت وليس اللجنة الفرعية.

وأضاف إن وكالات بيع السمنت يتم منحها بالمحسوبية والعلاقات الشخصية والواجب يقضي منحها وفق ضوابط يضفي عليها الجانب الوطني والإنساني.

ومضى إلى القول بأن السمنت مدعوم من الدولة بسعر ١٢٠ ألف دينار. وهي تسعيرة مركزية من وزارة الصناعة والمعادن. والتجاري ١٨٠ ألف دينار والحقيقة إن المعمل لا يبيع بالسعر التجاري ولكن السعر السائد في السوق التجاري هو ١٩٠ ألف دينار.

ملاحظات نتمنى معالجتهامع بداية العام الدراسي الجديد

بغداد/ رحمن الجواري

مع بدء العام الدراسي الجديد تبرز العديد من التساؤلات عما حققته وزارة التربية للنهوض بالواقع التربوي في العراق الذي عانى الامرين..

فالحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان ان البيئة المدرسية دون الحد الادنى الذي ينبغي ان تكون عليه حيث ما زالت الكثير من المدارس تعاني شحة المياه الصالحة للشرب خاصة في المناطق النائية وعدم توفر المرافق الصحية بالعدد الكافي في اغلب المدارس سواء في بغداد او المحافظات اضافة إلى ان ابنية العديد من المدارس غير نظامية بل ان بعضها آيل للسقوط مع عدم توفر الحدائق في العديد من المدارس ونقص الانارة والتهوية...

والتساؤل الذي يطرح نفسه هو: لماذا لم يجر تنفيذ مثل هذه اعمال في المدارس التي تم صيانتها وفق حملة الصيانة والتأهيل للمدارس التي استنزفت ملايين الدولارات كانت النسبة العالية منها من حصة الوسطاء والمقاولين... وهل ان تنفيذ هذه الاعمال ابان صلاحية سلطة الائتلاف يجعل منفذيها في منأى عن المحاسبة؟..

ونعتقد انه كان من المفترض قبل المباشرة باعمال التأهيل والصيانة ان يتم تشكيل لجنة فنية مركزية تحدد اولويات الاعمال في كل مدرسة وان يمثل في هذه النخبة عناصر مختصة من وزارة الصحة والبيئة.

السؤال الاخر الذي بودنا ان نطرحه على المعنيين في وزارة التربية يتعلق بالسقف الزمني الذي حددته الوزارة لتوزيع القرطاسية والكتب على المدارس حيث انه وعلى الرغم من التصريحات بالاستعداد للعام الدراسي الجديد، فان الواقع يقول عكس ذلك فمعظم اوليائهم ان لم نقل كل المدارس لم تستلم حتى الان ربع حصتها من القرطاسية والكتب.

واخيراً... فإننا نتمنى على الهيئات التعليمية والتدريسية ان ترتفع لمستوى مسؤولياتها فيغادر البعض منهم سلوكية الابتزاز للطلبة واوليائهم من خلال ظاهرة التدريس الخصوصي التي شوهت صورة المعلم.. واذا كان سابقاً ما يبرر لجوء البعض إلى السلوكية فأن الظرف الحالي والارتفاع برواتب المعلمين والمدرسين يدفع بهذه الهيئات التربوية إلى مغادرة هذه الظاهرة لتعود الصورة المشرقة للمعلم في نفوسنا جميعاً.

طلاب الكلية البحرية امام واقع متعب ومستقبل مجهول!

في رسالة للمدى استعرض طلاب المرحلة الرابعة للكلية البحرية في البصرة معاناتهم والحيف الذي اصابهم بعد سقوط النظام حيث لم تعالج مشكلتهم أسوة باقرانهم في كليات التعليم العالي ولا الكليات الاخرى وظلوا في وضع لا يحسدون عليه ومستقبل لا يعرفه احد.

وناشد طلبة هذه الكلية وزارة الدفاع ان تعتمدهم كنواة في تشكيل القوة البحرية العراقية لئلا يضيع جهد السنوات التي امضوها في الدراسة البحرية سابقاً وفي ما يلي نص الرسالة.

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن طلاب المرحلة الرابعة الكلية البحرية نرسل اليكم رسالتنا هذه لنشرها على صفحات جريدتكم الغراء(المدى) و فيها تعقيبا على ما نشرته جريدتكم من لقاءات مع عدد من ممثلي الاكاديمية البحرية (اكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية) والتي لم يذكر فيها الجوانب السلبية من معاناة طلاب الكلية راجيين تعاونكم معنا خدمة للعراق العظيم.

ان الكلية البحرية في البصرة هي واحدة من تشكيلات اكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية كانت منذ عقود عديدة تابعة لوزارة الدفاع قيادة القوة البحرية و الدفاع الساحلي ...إن نظام الدراسة في الكلية هو نفسه المعمول في الكليات المناظرة في البلدان الأخرى مثل مصر، إيطاليا....الخ حيث يتلقى الطلبة مهارات عملية و نظرية على مدى اربع سنوات اضافة إلى تعلم الفنون العسكرية التقليدية و كانت ملاكاتها من الخريجين محل ترحيب قطري و عالمي بسبب المستوى الأكاديمي لإدارة الكلية.

الان وبعد سقوط النظام تعرضت الكلية لاعمال النهب و التخريب .. ووجد الطلبة أنفسهم في وضع لا يحسدون عليه وامام مستقبل غامض فلا وزارة الدفاع بادرت بإنقاذ الكلية أسوه بدوائر الدولة مثل التعليم العالي و التربية التي بادرت بحملة جمع شمل مؤسساتها العلمية ولا جهة رسمية تبنت هذا الموضوع .. بل حتى حين تأسست نواه القوه البحرية في البصرة وام قصر و الفاو لم يبادر احد بدعوة طلاب الكلية البحرية (أو خريجيها).. و تم استدعاء أشخاص حسب المواقع الشخصية .

اننا إذ نناشد السيد وزير الدفاع و مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق و إنقاذ اكثر من (٢٥٠) طالباً تضمهم الكلية اضافة إلى ملاكات متخرجة منذ عامين لا أحد يعرف مصيرهم أننا إذ نضع هذا الطلب أمامكم نناشد أن تكون الكلية البحرية نواة البحرية العراقية و ربطها مجددا بوزارة الدفاع.

تلقت المدى رسالة من لفيف من منتسبي مديرية الموارد المائية يصل عددهم إلى (٣٣) موظفاً يطالبون فيها باعادة النظر في سلم رواتبهم استناداً إلى قرارات الدولة الاخيرة وتعليمات وزارة المالية والجهات ذات العلاقة.

وفي ما يأتي نص الرسالة الموجهة إلى السيد وزير الموارد المائية.

هل يُعقل ان تظلم وزارة الموارد المائية ابناءها وهي التي نذرت نفسها منذ اول يوم لسقوط الدكتاتورية لبناء العراق الحر الجديد على اسس سليمة واعادة الحياة لارضه التي جففها حقد الدخلاء؟!

هل يعقل ان يستعصي الحل على هذه الوزارة لمشكلة بسيطة لا يحتاج الحق فيها إلى اجتهاد وهي التي انجزت المشاريع العملاقة لخير البلاد وعمرانها؟!

وهل يعقل ان تدير هذه الوزارة ظهرها لابنائها واستغاثتهم وهي التي عرفت باخلاص وزيرها وتفانيه في ايصال الحياة إلى ابعد سنبلة عراقية تشكو الضمأ؟!

نحن لفيف من منتسبي مديرية الموارد المائية في محافظة الديوانية يصل عددهم إلى (٣٣) موظفاً منذ ظهور سلم الرواتب الجديد -الذي لم تتبناه مديريتنا- واعتمدت معياراً غريباً لاحتساب الرواتب تضرر من جرّائه الكثير وتساوى فيه (الذين يعلمون والذين لا يعلمون) حيث لا اعتبار لشهادة ولا لمدة خدمة.

منذ ذلك ونحن نستغيث من هذا الاجحاف وكم من طلبات قدمناها نعرض فيها الغبن الذي لحقنا لكنها ضاعت في اروقة الوزارة والهيئة.

ولما وصلت شكوانا في اذار هذا العام إلى السيد الوزير واوعز مشكوراً باعادة النظر برواتبنا تأملنا خيراً بالوعود التي طالت شهوراً من دون ان تتحقق. في ايلول عزمنا النية على مقابلة السيد الوزير مع قائمة كبيرة باسمائنا وقد ذاب هذا الطلب هو الآخر بين كتبانا وكتابكم والاعتماد المالي والميزانية وهكذا ظل اصحاب العناوين ينعمون بالخير الوفير فيما يعاني اصحاب الشهادات والخدمة الحرمان وضياع الحق.

اننا نأمل من سيادة الوزير الذي عرفنا فيه الشهامة والادارة الحازمة والكفوءة ان يرفع عنا هذا الحيف ويعيد الحق إلى نصابه وهو ليس كثيراً عليه.

مع وافر الاحترام والتقدير.

لفيف من منتسبي مديرية الموارد المائية في الديوانية

احتكار تسويق عبوات (البيبسي كولا) لماذا؟!

بغداد/ طارق الجبوري

لا ادري متى تتعلم شركات القطاع الخاص والمختلط في العراق اسلوب المنافسة التسويقية مع الشركات العربية والعالمية التي تملأ بضائعها أسواقنا وتباع بسعر اقل من اسعار الانتاج المحلي لشركاتنا على الرغم من انه اكثر جودة؟!

فعلى سبيل المثال تقوم (شركة بغداد للمشروبات الغازية) وهي الشركة الوحيدة صاحبة الامتياز لمشروب (البيبسي كولا)ببيع انتاجها من العلب المعدنية والعبوات البلاستيكية لشخص واحد حصراً وبهذا تكون قد اوجدت حلقة تسويقية زائدة تضيف بها هامش ربحي إلى المنتوج ومن ثم يقوم الاخير بوضع حلقات خاصة بالتوزيع وهكذا تتكرر هذه الحلقات مما يؤثر سلباً في اسعار الانتاج المحلي ويرفعه بعض الشيء ويفقد الصفة التنافسية لهذا المنتوج مع المستورد من نوعه.

فلو التزمت الشركة بقواعد التجهيز الصحيح للمركزات التي تستوردها باعتماد اسلوب المناقصة العلنية وليس الاعتماد على الاشخاص وكذلك أسلوب التجهيز المباشر عن طريق مكاتبها المنتشرة في بغداد وحذف الحلقات الزائدة تمكنت من تخفيض اسعارها خاصة انها تلقى اقبالاً شديداً على صناعتها ومنافسة المنتوج المماثل من الشركات السعودية والاردنية والسورية والايرانية بل وتحجيمها الا ان الشركة تبقى مصرة على ذلك والله من وراء القصد!!

٣٣ موظفاً في الموارد المائية بالديوانية يطالبون بتعديل رواتبهم

تلقت المدى رسالة من لفيف من منتسبي مديرية الموارد المائية يصل عددهم إلى (٣٣) موظفاً يطالبون فيها باعادة النظر في سلم رواتبهم استناداً إلى قرارات الدولة الاخيرة وتعليمات وزارة المالية والجهات ذات العلاقة.

وفي ما يأتي نص الرسالة الموجهة إلى السيد وزير الموارد المائية.

هل يُعقل ان تظلم وزارة الموارد المائية ابناءها وهي التي نذرت نفسها منذ اول يوم لسقوط الدكتاتورية لبناء العراق الحر الجديد على اسس سليمة واعادة الحياة لارضه التي جففها حقد الدخلاء؟!

هل يعقل ان يستعصي الحل على هذه الوزارة لمشكلة بسيطة لا يحتاج الحق فيها إلى اجتهاد وهي التي انجزت المشاريع العملاقة لخير البلاد وعمرانها؟!

وهل يعقل ان تدير هذه الوزارة ظهرها لابنائها واستغاثتهم وهي التي عرفت باخلاص وزيرها وتفانيه في ايصال الحياة إلى ابعد سنبلة عراقية تشكو الضمأ؟!

نحن لفيف من منتسبي مديرية الموارد المائية في محافظة الديوانية يصل عددهم إلى (٣٣) موظفاً منذ ظهور سلم الرواتب الجديد -الذي لم تتبناه مديريتنا- واعتمدت معياراً غريباً لاحتساب الرواتب تضرر من جرّائه الكثير وتساوى فيه (الذين يعلمون والذين لا يعلمون) حيث لا اعتبار لشهادة ولا لمدة خدمة.

منذ ذلك ونحن نستغيث من هذا الاجحاف وكم من طلبات قدمناها نعرض فيها الغبن الذي لحقنا لكنها ضاعت في اروقة الوزارة والهيئة.

ولما وصلت شكوانا في اذار هذا العام إلى السيد الوزير واوعز مشكوراً باعادة النظر برواتبنا تأملنا خيراً بالوعود التي طالت شهوراً من دون ان تتحقق. في ايلول عزمنا النية على مقابلة السيد الوزير مع قائمة كبيرة باسمائنا وقد ذاب هذا الطلب هو الآخر بين كتبانا وكتابكم والاعتماد المالي والميزانية وهكذا ظل اصحاب العناوين ينعمون بالخير الوفير فيما يعاني اصحاب الشهادات والخدمة الحرمان وضياع الحق.

اننا نأمل من سيادة الوزير الذي عرفنا فيه الشهامة والادارة الحازمة والكفوءة ان يرفع عنا هذا الحيف ويعيد الحق إلى نصابه وهو ليس كثيراً عليه.

مع وافر الاحترام والتقدير.

لفيف من منتسبي مديرية الموارد المائية في الديوانية